

عند/ سبأ

تشارك 42 امرأة من عدد من الجمعيات التنموية النسوية بمحافظة عدن في دورة تدريبية عن المشريات والاقتراض التي بدأت أمس بعدن وينظمها صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة عدن .

وتتلقى المشاركات في الدورة التي تستمر ثلاثة أسابيع محاضرات تتناول الطرق والأساليب المتبعة للنظام المحاسبي في الاقتراض وطرق الصرف والإيداع والمتابعة لسكوك مالية مع فروع البنوك والتحويلات المالية عبر البريد والزايما التي يحصل عليها العملاء في جوانب التسهيلات دون الفائدة كونهم من شرائح الاجتماعية التي تدير مشاريع صغيرة مدرة للدخل بالإضافة إلى نظام المشتريات والتبادل التجاري مع أرباب السوق لفتح المجال امامهم لتسويق منتجاتهم .

حجة/ سبأ

أقرت لجنة المناقصات بمحافظة حجة في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ فريد أحمد مجور مناقصات بناء ثلاث مدارس بمديرية وشحة بالمحافظة بتكلفة 75 مليون ريال، ضمن العتد في موازنة العام الجاري .

وأقرت اللجنة سرعة البت في الدراسة التكميلية لثلاثة مشاريع صحية متعثرة بالمديرية وتحديد البرنامج الزمني لانجازها وفقا للمواصفات الفنية وعدم مباشرة أي عمل بشأن المشاريع الجديدة ما لم يتم تحديد التكلفة التقديرية مسبقا .

واستعرض الاجتماع عددا من التقارير المتعلقة بسير تنفيذ مشاريع البرنامج الاستثماري للعام الجاري 2008م على مستوى المديريات، وتقييم سير أداء المجالس المحلية ودورها الرقابي والإشرافي على تنفيذ المشاريع. وفي الاجتماع شدد المحافظ على ضرورة تحسن أداء المجالس المحلية ولجان المناقصات بالمديريات وتجاوز المشاكل التي تقف أمام تنفيذ المشاريع والتنوية وفقا للمواصفات لكل مديرية .

ودعا لجنة المناقصات بمحافظة في مساندة المجالس المحلية بالمديريات الثانية في إعداد الدراسات وجداول الكميات والتكلفة التقديرية الخاصة بالمشاريع، بما يكفل تمكينها من الصلاحيات الإدارية والمالية الممنوحة لها .

رداع/ سبأ

ناقضت اللجنة الأمنية بمنطقة رداع محافظة البيضاء أمس برئاسة محافظ المحافظة رئيس اللجنة الأخ محمد ناصر العمري، مستوى تنفيذ الخطأ الأمنية بمنطقة رداع وتقييم مستوى أداء الأجهزة الأمنية وسبل تعزيزها في مكافحة الجريمة، والطرب الوفاق بين الأمن والتنمية التي تسعى قيادة المنطقة لتنفيذها خلال الفترة الماضية واتجاهات العمل للفترة المقبلة في العام الجاري .

وأكد المحافظ أهمية الوقوف بحزم ضد الخارجين عن القانون، واعتبار تنفيذ القانون من المهام الأساسية والهامة والتي ينبغي تكريس الجهود لتحقيقها حفاظا على السكينة العامة وتعزيزا للأمن والاستقرار، والسلمة والفاقة في انهاء قضايا النازح.

ودعا المشايخ والأعيان إلى التعاون مع السلطات من أجل إيجاد قاعدة صلح بين كل القبائل وحل مشاكل النازح بينها، منوها إلى الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية التي تسعى قيادة المحافظة إلى تحقيقه، وأهمية تعزيز العلاقة بين الجهات الأمنية والمواطنين في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

وشدد العمري الاهتمام بقضايا المواطنين والعمل على سرعة البت فيها وإحالتها إلى النيابة دون تأخير، وكذا الالتزام بمنع حمل السلاح لأي جهة كانت وعدم التجول به داخل المدن الرئيسية والثانوية بمنطقة رداع.

من جانبه استعرض مدير أمن منطقة رداع العقيد دحان علي الصيادي جملة من الأنشطة والفعاليات التي نفذت خلال الفترة الماضية في إطار خطة الانتشار الأمني، وقال انها حققت نتائج ايجابية في مختلف مديرياتها .. مشيدا باهتمام وتفاعل قيادة المحافظة مع مختلف المهام والقضايا الأمنية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في ربوع الوطن.

حضر الاجتماع وكيل المحافظة المساعد لشؤون مديريات رداع علي محمد النصورى وعدد من المسؤولين الأمنيين بمنطقة رداع .

ذمار/ سبأ

دشنت أمس محافظة ذمار فعاليات حملة نظافة في عدد من الأحياء والمناطق بمديرية مدينة ذمار بفتحها صندوق النظافة والتحصين بالمحافظة وتشمتر 7 أيام .

وأوضح القائم بأعمال المدير التنفيذي لصندوق النظافة والتحصين بمحافظة ذمار ناصر السليمانى لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الحملة تشمل عددا من الأحياء والمناطق في مديرية مدينة ذمار عاصمة المحافظة بمشاركة 350 من عمال النظافة والتحصين.

وأضاف ان الحملة تهدف إلى تأهيل وتنظيف شوارع المدينة ومدخلها من الخلفات ورفع مخلفات البناء وغرس الأشجار وتبليط الشوارع والأرصدة مشيرا إلى ان هذه الحملة تأتي في إطار جهود قيادة المحافظة وصندوق النظافة والتحصين لتحسين مدينة ذمار وتعزيز برامج التثقيف البيئي لارتقاء بالمهاجم البيئة والنظافة في المجتمع.

وأكد السليمانى أهمية وتضامير الجهود وتكاملها بين المجالس المحلية وخيلاء، المساجد وعمال الحارات وصندوق النظافة والتحصين للتوعية بأهمية الحفاظ على النظافة ونشر الوعي البيئي في أوساط المجتمع.

اليمن تشارك في مؤتمر الحوار العربي الأوروبي

يختتم اليوم الجمعة مؤتمر الحوار العربي الأوروبي الذي بدأ أعماله في فيينا بمشاركة الأبع الكونور أبو بكر القربي وزير الخارجية وعمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية وعدد من الوزراء العرب والأوروبيين .

وأفادت مصادر مطلعة في العاصمة فيينا أن المؤتمر انعقد بدعوة مشتركة من الحكومة النمساوية والأمين العام للجامعة العربية ويهدف إلى تعزيز العلاقات القائمة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي ، كما يهدف إلى بحث جملة من الموضوعات أبرزها أهمية المجتمع المدني وكيفية التعامل مع التعددية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وسلام دائم وتشجيع الحوار بين الثقافات وفتح الشباب للمساهمة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية إضافة إلى سبل تعزيز دور المرأة في الحياة العامة.

وهد قضائي يعني يشارك في المؤتمر السادس للتحكيم العربي

وأضاف ان المؤتمر سيبحث مدى الحاجة لتفعيل وتطوير الاتفاقيات العربية الخاصة بحسم منازعات التجارة والاستثمار، كما كانت الاتفاقيات القضائية أم التحكيم المعقدة في الإطار العربي.

وأشار الأخرى بأنه ستعقد على هامش فعاليات المؤتمر دورة تدريبية متخصصة للقضاة، موضحة ان أعمال الدورة ستعقد مناقشة تنفيذ أحكام التحكيم ذات الطابع المحلي والدولي والدور الرقابي للقضاء على العملية التحكيمية، أو تلك الرقابة التي يبسطها ويمارسها التحكيم الدولية التي تطبق على منازعات الاستثمارات في البلاد العربية والدور الرقابي للقضاء على التحكيم.

وزيرة حقوق الإنسان تصف نتائج المؤتمر العربي لحقوق الإنسان في الدوحة بالناجحة

وصفت وزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان، نتائج المؤتمر العربي الأول لحقوق الإنسان الذي اختتمت أعماله في الدوحة بالناجحة.

وذكرت في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) لدى عودتها إلى صنعاء فجر أمس ان المؤتمر تمكن من حشد الجهود الجهادية ممثلة بمؤسساتها الوطنية الحقوقية وخرج بعدة قرارات أبرزها وضع إستراتيجية وطنية عربية للدفاع عن حقوق الإنسان.

ونوهت البان بأن مشاركة اليمن في المؤتمر تأتي حرصا من القيادة السياسية ممثلة بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح على الجمهورية، على الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وضرورة إيجاد آليات عربية موحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان العربي.

وأشارت إلى انها التقت على هامش فعاليات المؤتمر بعدد من الوزراء ورؤساء اللجان الوطنية العربية الحقوقية وبحثت معهم أوجه التعاون المشترك في مجال حقوق الإنسان.

لتتفيذ أعمال الاستكشافات المعدنية

هيئة المساحة الجيولوجية تبدأ الأسبوع المقبل بالنزول الميداني إلى مختلف المحافظات

تبدأ الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الأسبوع المقبل بالنزول الميداني لمتختلف محافظات الجمهورية لتنفيذ أعمال الاستكشافات المعدنية ومتابعة الارخص الاستشارية في قطاع التعدين الممنوحة للشركات المحلية والأجنبية في اليمن .

وقال عامر الصبري مدير عام التقييم والترويج بهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية ان الفرق المتخصصة الميدانية التابعة للهيئة ستقوم باستكمال

مناقشة المرحلة الثانية من المشاريع الخدمية والإنمائية بتفر

قال أمين عام المجلس المحلي بمحافظة تعز محمد احمد الحاج أن المرحلة الثانية من مشاريع الخطة الاستراتيجية الخدمية والإنمائية التي دشنت أمس بتعز تصل قيمتها إلى 4 مليار ريال .

وأفت الحاج خلال اجتماعه بمدرء عموم المديريات إلى أن محافظة تعز ستشهد العام المقبل 2009م فترة نوعية في مشاريع البنية التحتية والخدمية والتنمية .. مؤكدا أن البرنامج الاستثماري خلال العام القادم للمحافظة والذي يصل إلى 35 مليار ريال سيحدث تحولا كبيرا في مستوى الخدمات .

وشدد على أهمية تفاعل عمليات المديريات مع ما يشهده الوطن من حراك تنموي والعمل الجاد والصادق لتنفيذ البرنامج التنموي في جميع مديريات المحافظة .

وكان الاجتماع ناقش التحضيرات الجارية للمهرجان الجماهيري الذي ستعقده سلطة المحلية السبت المقبل بميدان الشهداء ابتهاجا بنجاح المرحلة الأولى المتمثلة في عملية القيد والتسجيل وراجعة جداول الناخبين.

تحليل عروض شراء أدون خزائنة

بلغت نسبة العائد المرجح للاجل الثلاثة 14,21 بالمائة، و14,35 بالمائة، و14,21 بالمائة على التوالي.

وتهدف الخطة التي تشجع القيات من خلال تعزيز شراكة القطاعين الخاص والحام بغيره لترويج لدور القيات على المستوى غير التنافسية .

أفضل ممارسات تمكين النساء سياسيا

لكن الانتخابات البرلمانية لم تكن الحدث الأحدث الذي اتاح للمرأة أن تقدم نفسها كمرشحة، بل جاء حدث آخر استطاع أن يحفز النساء ويظهر من جديد مسألة حق مشاركة المرأة مرشحة كما هو حقا كناخبة، ويقع بها للمشاركة في العملية الانتخابية وفي مختلف مناطق الجمهورية حتى في تلك التي تعرف بتدني مشاركة المرأة فيها في الحياة العامة وتتشهد ارتفاعا لكثير من الجوانب السلبية المتعلقة بالنساء التعليم والصحة. كان ذلك الحدث هو الانتقال من نظام المركزية إلى الحكم المحلي، الذي تمتعته المجالس المحلية التي جرت لأول مرة لمر العام 2001، وشاركت في 140 امرأة فازت منهن 38 مرشحة.

وربما كان ارتفاع نسبة فرص التنافس على مقاعد المجالس المحلية ميزة شجعت النساء على مواجهة اللعبة الانتخابية وتفهمتن لإرقام على الترشيح، كما كان لحرص الخطاب السياسي على دعم ترشح النساء دور في تحفيزهن.

وكان لهذا الخطاب تأثير كبير على المرشحات في الانتخابات الجاس المحلية العام 2006 عندما أعلن حزب المؤتمر الحاكم تضمين قائمته الانتخابية 15 بلاتنة من المرشحات، وواكب الأمر حراك من المجتمع المدني المطلقة بدعم ترشح النساء، ومطالبة الأحزاب لسلطة ومعارضة لعدم النساء، وكرتلت جمعيات داعمة للمرشحات.

وكانت الانتخابات البرلمانية في العام 1993 42 المناخسة مئات المرشحة للمرة الأولى وتقدمت في كتابتها أول سطر في كتاب ديمقراطية اليمن الناشئة. فازت منهن سيدتان عن الحزب الاشتراكي اليمني (فارت جنبها شريكة في الحكم) وخسرت الباقيات في صندوق اقتراع - لكنهن اكتسبن خبرة عملية حول التجربة المفاداة ان السياسة ولعبة الانتخابات والمنافسة ليست بالسهلة وان لها أساليبها، الظاهرة منها والخفية، والأخيرة كانت الدرس الأكثر فائدة.

ولأن التجربة عرضت تلك الرائدات إلى مواجهة عواقب ربما لم تكن تتخطر ببالهن، مست اعراضهن وحاولت تشويه صورهن وسعتهن، هابك عن الانبعاث عن سيرة التهوريات التي تعرضن لها وخلفت انبعاثا عن سيرة المنافسة.

ويبدو ان العوامل والصعوبات لم تتغير مع مضي عشرة اعوام على التجربة الأولى، ففي آخر دورة انتخابية للبرلمان العام 2003 تقدمت فقط 13 مرشحة فازت واحدة فقط مقع من المؤتمر الشعبي العام. بينما شهدت الدورات الثلاثه لمبايقل زيادة لافتة في عدد الناخبات، والتي كان من أهم أسبابها نفع الأحزاب السياسية

المجالس المحلية محفز لترشح النساء

لكن الانتخابات البرلمانية لم تكن الحدث الأحدث الذي اتاح للمرأة أن تقدم نفسها كمرشحة، بل جاء حدث آخر استطاع أن يحفز النساء ويظهر من جديد مسألة حق مشاركة المرأة مرشحة كما هو حقا كناخبة، ويقع بها للمشاركة في العملية الانتخابية وفي مختلف مناطق الجمهورية حتى في تلك التي تعرف بتدني مشاركة المرأة فيها في الحياة العامة وتتشهد ارتفاعا لكثير من الجوانب السلبية المتعلقة بالنساء التعليم والصحة. كان ذلك الحدث هو الانتقال من نظام المركزية إلى الحكم المحلي، الذي تمتعته المجالس المحلية التي جرت لأول مرة لمر العام 2001، وشاركت في 140 امرأة فازت منهن 38 مرشحة.

وربما كان ارتفاع نسبة فرص التنافس على مقاعد المجالس المحلية ميزة شجعت النساء على مواجهة اللعبة الانتخابية وتفهمتن لإرقام على الترشيح، كما كان لحرص الخطاب السياسي على دعم ترشح النساء دور في تحفيزهن.

وكان لهذا الخطاب تأثير كبير على المرشحات في الانتخابات الجاس المحلية العام 2006 عندما أعلن حزب المؤتمر الحاكم تضمين قائمته الانتخابية 15 بلاتنة من المرشحات، وواكب الأمر حراك من المجتمع المدني المطلقة بدعم ترشح النساء، ومطالبة الأحزاب لسلطة ومعارضة لعدم النساء، وكرتلت جمعيات داعمة للمرشحات.

وكانت الانتخابات البرلمانية في العام 1993 42 المناخسة مئات المرشحة للمرة الأولى وتقدمت في كتابتها أول سطر في كتاب ديمقراطية اليمن الناشئة. فازت منهن سيدتان عن الحزب الاشتراكي اليمني (فارت جنبها شريكة في الحكم) وخسرت الباقيات في صندوق اقتراع - لكنهن اكتسبن خبرة عملية حول التجربة المفاداة ان السياسة ولعبة الانتخابات والمنافسة ليست بالسهلة وان لها أساليبها، الظاهرة منها والخفية، والأخيرة كانت الدرس الأكثر فائدة.

ولأن التجربة عرضت تلك الرائدات إلى مواجهة عواقب ربما لم تكن تتخطر ببالهن، مست اعراضهن وحاولت تشويه صورهن وسعتهن، هابك عن الانبعاث عن سيرة التهوريات التي تعرضن لها وخلفت انبعاثا عن سيرة المنافسة.

ويبدو ان العوامل والصعوبات لم تتغير مع مضي عشرة اعوام على التجربة الأولى، ففي آخر دورة انتخابية للبرلمان العام 2003 تقدمت فقط 13 مرشحة فازت واحدة فقط مقع من المؤتمر الشعبي العام. بينما شهدت الدورات الثلاثه لمبايقل زيادة لافتة في عدد الناخبات، والتي كان من أهم أسبابها نفع الأحزاب السياسية

طريق غير مفروش بالورود

ورغم ذلك، لم تكن التجربة مفروشة بالورود والقبول الاجتماعي، ولكن خوض تلك النساء عمليا والترشح والمنافسة أضحت ميزة أخرى إلى المجالس المحلية، وهي أنها أصبحت مرسدة عملية لتمكين النساء سياسيا، بتدريج فيها على الخطاب المباشر مع الناخبين ويواجهن أنفسهن بقدرات ربما فوجئن بانهن يمتلكنه، مثل «بشارة عيده» التي ترشحت في الحليات 2006 في مديرية العاشر بنعز وكانت الأولى في منطقتها التي تُقبل على المحي والدولي وكذا تعزيز دورهن في المجتمعات النائية من خلال رفع مهاراتهم القيادية.

حضر مراسم التوقيع سفير اليمن لدى واشنطن عبدالوهاب عبدالله الحجري والمالحق التجاري الاقتصادي بالسفارة اودنيس فخري والسيد جعفر كندر، القائم بأعمال مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والسيدة هيلين غايل، رئيسة منظمة كير إلى جانب عدد كبير من المسؤولين الأمريكيين والدوليين.

محافظ المهرة..

مشاريع خدمية وتنموية لتلبي احتياجات المواطنين في المديريات.

وحت المحافظ مدرء المديريات إلى تفعيل عمل دور المجالس المحلية وحل مشاكل المواطنين وتلبية احتياجاتهم من الخدمات الضرورية التي تتطلبها المديريات.

ودعا المحافظ مدرء عموم المديريات وأعضاء الهيئات الإدارية إلى تفعيل دور المجالس المحلية من خلال تحصيل الموارد المالية المحلية في المديريات وتفعيل دور نشاطها بما يلي الإرتقاء بعمل المجالس المحلية في مختلف مديريات المحافظة.

وكذا سير تنفيذ الخطط والبرامج التنموية ومتابعة تنفيذها بالشكل الجيد والطلبو بهدف تنامي مسيرة البناء والتنمية التي ارسي دعائمها فخامة رئيس الجمهورية..

موصحا في نفس السياق إلى أن المجالس المحلية بمديريات المحافظة تضع على عاتقها مهام جسيمة ومسئولية كبيرة تتطلب من اعضائها العمل الشفاف والتعامل بعيدا عن العواطف والكجاملات .. داعيا المجتمع إلى تضامير الجهود والعمل المشترك لما من شأنه كلية احتياجات المواطنين في مديريات المحافظة.

منحة من الوكالة..

لصندوق تعاون بعض شركاتها يركز على فئة القيات من بين 10 إلى 14 سنة في السن الدول.

وتهدف الخطة التي تشجع القيات من خلال تعزيز شراكة القطاعين الخاص والحام بغيره لترويج لدور القيات على المستوى غير التنافسية .

المرأة اليمنية في الانتخابات ..

لكن الانتخابات البرلمانية لم تكن الحدث الأحدث الذي اتاح للمرأة أن تقدم نفسها كمرشحة، بل جاء حدث آخر استطاع أن يحفز النساء ويظهر من جديد مسألة حق مشاركة المرأة مرشحة كما هو حقا كناخبة، ويقع بها للمشاركة في العملية الانتخابية وفي مختلف مناطق الجمهورية حتى في تلك التي تعرف بتدني مشاركة المرأة فيها في الحياة العامة وتتشهد ارتفاعا لكثير من الجوانب السلبية المتعلقة بالنساء التعليم والصحة. كان ذلك الحدث هو الانتقال من نظام المركزية إلى الحكم المحلي، الذي تمتعته المجالس المحلية التي جرت لأول مرة لمر العام 2001، وشاركت في 140 امرأة فازت منهن 38 مرشحة.

وربما كان ارتفاع نسبة فرص التنافس على مقاعد المجالس المحلية ميزة شجعت النساء على مواجهة اللعبة الانتخابية وتفهمتن لإرقام على الترشيح، كما كان لحرص الخطاب السياسي على دعم ترشح النساء دور في تحفيزهن.

وكان لهذا الخطاب تأثير كبير على المرشحات في الانتخابات الجاس المحلية العام 2006 عندما أعلن حزب المؤتمر الحاكم تضمين قائمته الانتخابية 15 بلاتنة من المرشحات، وواكب الأمر حراك من المجتمع المدني المطلقة بدعم ترشح النساء، ومطالبة الأحزاب لسلطة ومعارضة لعدم النساء، وكرتلت جمعيات داعمة للمرشحات.

وكانت الانتخابات البرلمانية في العام 1993 42 المناخسة مئات المرشحة للمرة الأولى وتقدمت في كتابتها أول سطر في كتاب ديمقراطية اليمن الناشئة. فازت منهن سيدتان عن الحزب الاشتراكي اليمني (فارت جنبها شريكة في الحكم) وخسرت الباقيات في صندوق اقتراع - لكنهن اكتسبن خبرة عملية حول التجربة المفاداة ان السياسة ولعبة الانتخابات والمنافسة ليست بالسهلة وان لها أساليبها، الظاهرة منها والخفية، والأخيرة كانت الدرس الأكثر فائدة.

ولأن التجربة عرضت تلك الرائدات إلى مواجهة عواقب ربما لم تكن تتخطر ببالهن، مست اعراضهن وحاولت تشويه صورهن وسعتهن، هابك عن الانبعاث عن سيرة التهوريات التي تعرضن لها وخلفت انبعاثا عن سيرة المنافسة.

ويبدو ان العوامل والصعوبات لم تتغير مع مضي عشرة اعوام على التجربة الأولى، ففي آخر دورة انتخابية للبرلمان العام 2003 تقدمت فقط 13 مرشحة فازت واحدة فقط مقع من المؤتمر الشعبي العام. بينما شهدت الدورات الثلاثه لمبايقل زيادة لافتة في عدد الناخبات، والتي كان من أهم أسبابها نفع الأحزاب السياسية

المرأة اليمنية في الانتخابات ..

لكن الانتخابات البرلمانية لم تكن الحدث الأحدث الذي اتاح للمرأة أن تقدم نفسها كمرشحة، بل جاء حدث آخر استطاع أن يحفز النساء ويظهر من جديد مسألة حق مشاركة المرأة مرشحة كما هو حقا كناخبة، ويقع بها للمشاركة في العملية الانتخابية وفي مختلف مناطق الجمهورية حتى في تلك التي تعرف بتدني مشاركة المرأة فيها في الحياة العامة وتتشهد ارتفاعا لكثير من الجوانب السلبية المتعلقة بالنساء التعليم والصحة. كان ذلك الحدث هو الانتقال من نظام المركزية إلى الحكم المحلي، الذي تمتعته المجالس المحلية التي جرت لأول مرة لمر العام 2001، وشاركت في 140 امرأة فازت منهن 38 مرشحة.

وربما كان ارتفاع نسبة فرص التنافس على مقاعد المجالس المحلية ميزة شجعت النساء على مواجهة اللعبة الانتخابية وتفهمتن لإرقام على الترشيح، كما كان لحرص الخطاب السياسي على دعم ترشح النساء دور في تحفيزهن.

وكان لهذا الخطاب تأثير كبير على المرشحات في الانتخابات الجاس المحلية العام 2006 عندما أعلن حزب المؤتمر الحاكم تضمين قائمته الانتخابية 15 بلاتنة من المرشحات، وواكب الأمر حراك من المجتمع المدني المطلقة بدعم ترشح النساء، ومطالبة الأحزاب لسلطة ومعارضة لعدم النساء، وكرتلت جمعيات داعمة للمرشحات.

وكانت الانتخابات البرلمانية في العام 1993 42 المناخسة مئات المرشحة للمرة الأولى وتقدمت في كتابتها أول سطر في كتاب ديمقراطية اليمن الناشئة. فازت منهن سيدتان عن الحزب الاشتراكي اليمني (فارت جنبها شريكة في الحكم) وخسرت الباقيات في صندوق اقتراع - لكنهن اكتسبن خبرة عملية حول التجربة المفاداة ان السياسة ولعبة الانتخابات والمنافسة ليست بالسهلة وان لها أساليبها، الظاهرة منها والخفية، والأخيرة كانت الدرس الأكثر فائدة.

ولأن التجربة عرضت تلك الرائدات إلى مواجهة عواقب ربما لم تكن تتخطر ببالهن، مست اعراضهن وحاولت تشويه صورهن وسعتهن، هابك عن الانبعاث عن سيرة التهوريات التي تعرضن لها وخلفت انبعاثا عن سيرة المنافسة.

ويبدو ان العوامل والصعوبات لم تتغير مع مضي عشرة اعوام على التجربة الأولى، ففي آخر دورة انتخابية للبرلمان العام 2003 تقدمت فقط 13 مرشحة فازت واحدة فقط مقع من المؤتمر الشعبي العام. بينما شهدت الدورات الثلاثه لمبايقل زيادة لافتة في عدد الناخبات، والتي كان من أهم أسبابها نفع الأحزاب السياسية

واقع لا بد منه

من كروت التجربة وابتد رغبتها في المواجهة مجددا، عقب فوز أو خسارة، ترافق على ان الواقع الراهن المثير للجدل حول ترشح المرأة ومشاركتها السياسية سيأتي له يوم ويتغير ويحتول الجدل يوما ليصبح حول برنامج المرشحة والمرشح وقدراتها وما يسبقه كل منهما لاجتمعه المحلي ودائرة الانتخابية، وسيتهيئ الجدل حول جنس المرشح وهل المرأة تصلح لاتخاذ القرار والحكم، ولكن على حد تعبير رئيس مؤسسة تنظيم برامج التنمية الثقافية في اليمن استناد علم الاخصا في كلية الإعلام بجامعة صنعاء، الدكتورة رؤفة حسن: «إبدار أو بدون إبدار، يشاركين في صنع تاريخ أمتهن».

وترى الدكتورة رؤوفة أن «كل مرشحة في

أكد أن روية..

الفرق بينهما». واستبعد جمال الدين بنان من صحبي البخاري ومسلم «الأحاديث الواردة عن كرامات الرسول، و26 حديثا تخل بعصمته، و4 أحاديث يرى انها تناقض عن آيات متدفة عن حرية الاعتقاد، و46 حديثا الترغيب والترهيب، و39 حديثا تفرض دونية على المرأة، ووجد مشكلة في متن 89 حديثا»، وعن مجمل الأحاديث التي استبدرها «653 حديثا» قال: «إن ثلثها مكرر، وقد يصل تكرار الحديث الواحد خمس أو سبع أو ثمان مرات. ووصف كتابه الذي تضمن ذلك بأنه «أول خطوة منظمة ومنهجية لضبط السنة بصوابات القرآن»، وهو الذي يمكنه من التخلص من الأحاديث الموضوعة التي كانت من أكبر أسباب تخلف المسلمين، وبالطبع فإن هذا لا يُعد مسانداً بالسنة باتي نهضة القرآن الحديث فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله ورعاه.

ونحن إذ نستنكر وتدين أولئك الذين خولوا أنفسهم التحدث باسمنا وبمحاولة تحديد مواقف سنية لا تشرّف المراقبة فإننا ننهب الجميع في وسائل الإعلام ومنها صحيفة الأيام بأننا نحن الجهة الخول لها التحدث باسم التي هي دون الصحيحين».

وأضاف صحيفة (الأيام) بأننا نحن الجهة المخول لها التحدث باسم هذه القبائل في داخل اليمن وخارجه ونحذر من يتطاول التحدث باسمنا بشكل عام لغرض إشعال الحرائق وإثارة الفتن بمثل ذلك الدرس الرخيص بين أبناء الشعب الواحد .

أكد أن روية..

الفرق بينهما». واستبعد جمال الدين بنان من صحبي البخاري ومسلم «الأحاديث الواردة عن كرامات الرسول، و26 حديثا تخل بعصمته، و4 أحاديث يرى انها تناقض عن آيات متدفة عن حرية الاعتقاد، و46 حديثا الترغيب والترهيب، و39 حديثا تفرض دونية على المرأة، ووجد مشكلة في متن 89 حديثا»، وعن مجمل الأحاديث التي استبدرها «653 حديثا» قال: «إن ثلثها مكرر، وقد يصل تكرار الحديث الواحد خمس أو سبع أو ثمان مرات. ووصف كتابه الذي تضمن ذلك بأنه «أول خطوة منظمة ومنهجية لضبط السنة بصوابات القرآن»، وهو الذي يمكنه من التخلص من الأحاديث الموضوعة التي كانت من أكبر أسباب تخلف المسلمين، وبالطبع فإن هذا لا يُعد مسانداً بالسنة باتي نهضة القرآن الحديث فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله ورعاه.

ونحن إذ نستنكر وتدين أولئك الذين خولوا أنفسهم التحدث باسمنا وبمحاولة تحديد مواقف سنية لا تشرّف المراقبة فإننا ننهب الجميع في وسائل الإعلام ومنها صحيفة الأيام بأننا نحن الجهة الخول لها التحدث باسم التي هي دون الصحيحين».

وأضاف صحيفة (الأيام) بأننا نحن الجهة المخول لها التحدث باسم هذه القبائل في داخل اليمن وخارجه ونحذر من يتطاول التحدث باسمنا بشكل عام لغرض إشعال الحرائق وإثارة الفتن بمثل ذلك الدرس الرخيص بين أبناء الشعب الواحد .

أفضل ممارسات تمكين النساء سياسيا

لكن الانتخابات البرلمانية لم تكن الحدث الأحدث الذي اتاح للمرأة أن تقدم نفسها كمرشحة، بل جاء حدث آخر استطاع أن يحفز النساء ويظهر من جديد مسألة حق مشاركة المرأة مرشحة كما هو حقا كناخبة، ويقع بها للمشاركة في العملية الانتخابية وفي مختلف مناطق الجمهورية حتى في تلك التي تعرف بتدني مشاركة المرأة فيها في الحياة العامة وتتشهد ارتفاعا لكثير من الجوانب السلبية المتعلقة بالنساء التعليم والصحة. كان ذلك الحدث هو الانتقال من نظام المركزية إلى الحكم المحلي، الذي تمتعته المجالس المحلية التي جرت لأول مرة لمر العام 2001، وشاركت في 140 امرأة فازت منهن 38 مرشحة.

وربما كان ارتفاع نسبة فرص التنافس على مقاعد المجالس المحلية ميزة شجعت النساء على مواجهة اللعبة الانتخابية وتفهمتن لإرقام على الترشيح، كما كان لحرص الخطاب السياسي على دعم ترشح النساء دور في تحفيزهن.

وكان لهذا الخطاب تأثير كبير على المرشحات في الانتخابات الجاس المحلية العام 2006 عندما أعلن حزب المؤتمر الحاكم تضمين قائمته الانتخابية 15 بلاتنة من المرشحات، وواكب الأمر حراك من المجتمع المدني المطلقة بدعم ترشح النساء، ومطالبة الأحزاب لسلطة ومعارضة لعدم النساء، وكرتلت جمعيات داعمة للمرشحات.

وكانت الانتخابات البرلمانية في العام 1993 42 المناخسة مئات المرشحة للمرة الأولى وتقدمت في كتابتها أول سطر في كتاب ديمقراطية اليمن الناشئة. فازت منهن سيدتان عن الحزب الاشتراكي اليمني (فارت جنبها شريكة في الحكم) وخسرت الباقيات في صندوق اقتراع - لكنهن اكتسبن خبرة عملية حول التجربة المفاداة ان السياسة ولعبة الانتخابات والمنافسة ليست بالسهلة وان لها أساليبها، الظاهرة منها والخفية، والأخيرة كانت الدرس الأكثر فائدة.

ولأن التجربة عرضت تلك الرائدات إلى مواجهة عواقب ربما لم تكن تتخطر ببالهن، مست اعراضهن وحاولت تشويه صورهن وسعتهن، هابك عن الانبعاث عن سيرة التهوريات التي تعرضن لها وخلفت انبعاثا عن سيرة المنافسة.

ويبدو ان العوامل والصعوبات لم تتغير مع مضي عشرة اعوام على التجربة الأولى، ففي آخر دورة انتخابية للبرلمان العام 2003 تقدمت فقط 13 مرشحة فازت واحدة فقط مقع من المؤتمر الشعبي العام. بينما شهدت الدورات الثلاثه لمبايقل زيادة لافتة في عدد الناخبات، والتي كان من أهم أسبابها نفع الأحزاب السياسية

أفضل ممارسات تمكين النساء سياسيا

لكن الانتخابات البرلمانية لم تكن الحدث الأحدث الذي اتاح للمرأة أن تقدم نفسها كمرشحة، بل جاء حدث آخر استطاع أن يحفز النساء ويظهر من جديد مسألة حق مشاركة المرأة مرشحة كما هو حقا كناخبة، ويقع بها للمشاركة في العملية الانتخابية وفي مختلف مناطق الجمهورية حتى في تلك التي تعرف بتدني مشاركة المرأة فيها في الحياة العامة وتتشهد ارتفاعا لكثير من الجوانب السلبية المتعلقة بالنساء التعليم والصحة. كان ذلك الحدث هو الانتقال من نظام المركزية إلى الحكم المحلي، الذي تمتعته المجالس المحلية التي جرت لأول مرة لمر العام 2001، وشاركت في 140 امرأة فازت منهن 38 مرشحة.

وربما كان ارتفاع نسبة فرص التنافس على مقاعد المجالس المحلية ميزة شجعت النساء على مواجهة اللعبة الانتخابية وتفهمتن لإرقام على الترشيح، كما كان لحرص الخطاب السياسي على دعم ترشح النساء دور في تحفيزهن.

وكان لهذا الخطاب تأثير كبير على المرشحات في الانتخابات الجاس المحلية العام 2006 عندما أعلن حزب المؤتمر الحاكم تضمين قائمته الانتخابية 15 بلاتنة من المرشحات، وواكب الأمر حراك من المجتمع المدني المطلقة بدعم ترشح النساء، ومطالبة الأحزاب لسلطة ومعارضة لعدم النساء، وكرتلت جمعيات داعمة للمرشحات.

وكانت الانتخابات البرلمانية في العام 1993 42 المناخسة مئات المرشحة للمرة الأولى وتقدمت في كتابتها أول سطر في كتاب ديمقراطية اليمن الناشئة. فازت منهن سيدتان عن الحزب الاشتراكي اليمني (فارت جنبها شريكة في الحكم) وخسرت الباقيات في صندوق اقتراع - لكنهن اكتسبن خبرة عملية حول التجربة المفاداة ان السياسة ولعبة الانتخابات والمنافسة ليست بالسهلة وان لها أساليبها، الظاهرة منها والخفية، والأخيرة كانت الدرس الأكثر فائدة.

ولأن التجربة عرضت تلك الرائدات إلى مواجهة عواقب ربما لم تكن تتخطر ببالهن، مست اعراضهن وحاولت تشويه صورهن وسعتهن، هابك عن الانبعاث عن سيرة التهوريات التي تعرضن لها وخلفت انبعاثا عن سيرة المنافسة.

ويبدو ان العوامل والصعوبات لم تتغير مع مضي عشرة اعوام على التجربة الأولى، ففي آخر دورة انتخابية للبرلمان العام 2003 تقدمت فقط 13 مرشحة فازت واحدة فقط مقع من المؤتمر الشعبي العام. بينما شهدت الدورات الثلاثه لمبايقل زيادة لافتة في عدد الناخبات، والتي كان من أهم أسبابها نفع الأحزاب السياسية

واقع لا بد منه

من كروت التجربة وابتد رغبتها في المواجهة مجددا، عقب فوز أو خسارة، ترافق على ان الواقع الراهن المثير للجدل حول ترشح المرأة ومشاركتها السياسية سيأتي له يوم ويتغير ويحتول الجدل يوما ليصبح حول برنامج المرشحة والمرشح وقدراتها وما يسبقه كل منهما لاجتمعه المحلي ودائرة الانتخابية، وسيتهيئ الجدل حول جنس المرشح وهل المرأة تصلح لاتخاذ القرار والحكم، ولكن على حد تعبير رئيس مؤسسة تنظيم برامج التنمية الثقافية في اليمن استناد علم الاخصا في كلية الإعلام بجامعة صنعاء، الدكتورة رؤفة حسن: «إبدار أو بدون إبدار، يشاركين في صنع تاريخ أمتهن».

وترى الدكتورة رؤوفة أن «كل مرشحة في

أفضل ممارسات تمكين النساء سياسيا

لكن الانتخابات البرلمانية لم تكن الحدث الأحدث الذي اتاح للمرأة أن تقدم نفسها كمرشحة، بل جاء حدث آخر استطاع أن يحفز النساء ويظهر من جديد مسألة حق مشاركة المرأة مرشحة كما هو حقا كناخبة، ويقع بها للمشاركة في العملية الانتخابية وفي مختلف مناطق الجمهورية حتى في تلك التي تعرف بتدني مشاركة المرأة فيها في الحياة العامة وتتشهد ارتفاعا لكثير من الجوانب السلبية المتعلقة بالنساء التعليم والصحة. كان ذلك الحدث هو الانتقال من نظام المركزية إلى الحكم المحلي، الذي تمتعته المجالس المحلية التي جرت لأول مرة لمر العام 2001، وشاركت في 140 امرأة فازت منهن 38 مرشحة.

وربما كان ارتفاع نسبة فرص التنافس على مقاعد المجالس المحلية ميزة شجعت النساء على مواجهة اللعبة الانتخابية وتفهمتن لإرقام على الترشيح، كما كان لحرص الخطاب السياسي على دعم ترشح النساء دور في تحفيزهن.

وكان لهذا الخطاب تأثير كبير على المرشحات في الانتخابات الجاس المحلية العام 2006 عندما أعلن حزب المؤتمر الحاكم تضمين قائمته الانتخابية 15 بلاتنة من المرشحات، وواكب الأمر حراك من المجتمع المدني المطلقة بدعم ترشح النساء، ومطالبة الأحزاب لسلطة ومعارضة لعدم النساء، وكرتلت جمعيات داعمة للمرشحات.

وكانت الانتخابات البرلمانية في العام 1993 42 المناخسة مئات المرشحة للمرة الأولى وتقدمت في كتابتها أول سطر في كتاب ديمقراطية اليمن الناشئة. فازت منهن سيدتان عن الحزب الاشتراكي اليمني (فارت جنبها شريكة في الحكم) وخسرت الباقيات في صندوق اقتراع - لكنهن اكتسبن خبرة عملية حول التجربة المفاداة ان السياسة ولعبة الانتخابات والمنافسة ليست بالسهلة وان لها أساليبها، الظاهرة منها والخفية، والأخيرة كانت الدرس الأكثر فائدة.

ولأن التجربة عرضت تلك الرائدات إلى مواجهة عواقب ربما لم تكن تتخطر ببالهن، مست اعراضهن وحاولت تشويه صورهن وسعتهن، هابك عن الانبعاث عن سيرة التهوريات التي تعرضن لها وخلفت انبعاثا عن سيرة المنافسة.

ويبدو ان العوامل والصعوبات لم تتغير مع مضي عشرة اعوام على التجربة الأولى، ففي آخر دورة انتخابية للبرلمان العام 2003 تقدمت فقط 13 مرشحة فازت واحدة فقط مقع من المؤتمر الشعبي العام. بينما شهدت الدورات الثلاثه لمبايقل زيادة لافتة في عدد الناخبات، والتي كان من أهم أسبابها نفع الأحزاب السياسية

أفضل ممارسات تمكين النساء سياسيا

لكن الانتخابات البرلمانية لم تكن الحدث الأحدث الذي اتاح للمرأة أن تقدم نفسها كمرشحة، بل جاء حدث آخر استطاع أن يحفز النساء ويظهر من جديد مسألة حق مشاركة المرأة مرشحة كما هو حقا كناخبة، ويقع بها للمشاركة في العملية الانتخابية وفي مختلف مناطق الجمهورية حتى في تلك التي تعرف بتدني مشاركة المرأة فيها في الحياة العامة وتتشهد ارتفاعا لكثير من الجوانب السلبية المتعلقة بالنساء التعليم والصحة. كان ذلك الحدث هو الانتقال من نظام المركزية إلى الحكم المحلي، الذي تمتعته المجالس المحلية التي جرت لأول مرة لمر العام 2001، وشاركت في 140 امرأة فازت منهن 38 مرشحة.

وربما كان ارتفاع نسبة فرص التنافس على مقاعد المجالس المحلية ميزة شجعت النساء على مواجهة اللعبة الانتخابية وتفهمتن لإرقام على الترشيح، كما كان لحرص الخطاب السياسي على دعم ترشح النساء دور في تحفيزهن.

وكان لهذا الخطاب تأثير كبير على المرشحات في الانتخابات الجاس المحلية العام 2006 عندما أعلن حزب المؤتمر الحاكم تضمين قائمته الانتخابية 15 بلاتنة من المرشحات، وواكب الأمر حراك من المجتمع المدني المطلقة بدعم ترشح النساء، ومطالبة الأحزاب لسلطة ومعارضة لعدم النساء، وكرتلت جمعيات داعمة للمرشحات.

وكانت الانتخابات البرلمانية في العام 1993 42 المناخسة مئات المرشحة للمرة الأولى وتقدمت في كتابتها أول سطر في كتاب ديمقراطية اليمن الناشئة. فازت منهن سيدتان عن الحزب الاشتراكي اليمني (فارت جنبها شريكة في الحكم) وخسرت الباقيات في صندوق اقتراع - لكنهن اكتسبن خبرة عملية حول التجربة المفاداة ان السياسة ولعبة الانتخابات والمنافسة ليست بالسهلة وان لها أساليبها، الظاهرة منها والخفية، والأخيرة كانت الدرس الأكثر فائدة.

ولأن التجربة عرضت تلك الرائدات إلى مواجهة عواقب ربما لم تكن تتخطر ببالهن، مست اعراضهن وحاولت تشويه صورهن وسعتهن، هابك عن الانبعاث عن سيرة التهوريات التي تعرضن لها وخلفت انبعاثا عن سيرة المنافسة.

ويبدو ان العوامل والصعوبات لم تتغير مع مضي عشرة اعوام على التجربة الأولى، ففي آخر دورة انتخابية للبرلمان العام 2003 تقدمت فقط 13 مرشحة فازت واحدة فقط مقع من المؤتمر الشعبي العام. بينما شهدت الدورات الثلاثه لمبايقل زيادة لافتة في عدد الناخبات، والتي كان من أهم أسبابها نفع الأحزاب السياسية

تصدر عن مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر - المعلن - عدن - الجمهورية اليمنية

مدير التحرير: نجيب مقبل - n.mqbil@gmail.com

نايب مدير التحرير: محمود ثابت صالح - إقبال علي عبدالله

سكرتير التحرير: محمود غلام حسن - نبيل علي أنعم

مدير التجهيزات الفنية: منصور عبدالغالب عبد الرب

نايب مدير التجهيزات الفنية: أحمد محمد ثابت

هاتف: 247558-247558-241332-247297 - فاكس: 247559-240550 - ص.ب: 5487

الإعلانات: 248050 - البريد الإلكتروني: Adv@14oct.net

المبيعات التجارية: 241186 - العلاقات العامة: 243029

تلفن: 230039 - فاكس: 226314 - ص.ب: 503729 - ص.ب: 420888 - ص.ب: 212049 - ص.ب: 05300666

البريد الإلكتروني: 14october@14oct.net